تمنع معتمد توزيع غاز من البيع و«الزيتون» يطالب بحصة من المازوت

| السويداء- عبير صيموعة

بعد الجدل القائم حول كيفية توزيع مادة الغاز حسب الدفاتر المعتمدة من لجنة المحروقات الفرعية في السويداء وخاصة بعد انتهاء القسائم ضمن الدفتر الواحد وعدم اعتماد اللجنة آلية محددة أو اتخاذ قرار طباعة دفاتر جديدة، اقترح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسويداء ماهر الشعراني البدء بتوزيع مادة الغاز المنزلي على الأسر مطلع العام القادم بموجب الأرومات في دفتر قسائم الغاز الذي تنتهي صلاحيته وقسائمه نهاية العام الجاري، حيث يتم ختم كل أرومة عن كل شهر من لجنة المحروقات في كل حي أو قرية وذلك لأن عمليات الطباعة لدفاتر قسائم جديدة ستستغرق وقتاً طويلاً لإنجازها وتوزيعها على الأسر في المحافظة.

جاء هذا الاقتراح ضمن اجتماع اللجنة الفرعية للمحروقات بالسويداء أمس التي قررت بدورها تكليف لجنة لتحديد احتياجات معاصر الزيتون من مادة المازوت لزوم عمل المولدات في كل منها، إضافة إلى عدم الموافقة على مقترح لجنة المحروقات بمجلس مدينة السويداء المتعلق برفع سعر ليتر مادة المازوت الموزع لأغراض التدفئة على الأسر من ١٨٤ ل. س إلى ١٨٥ ل. س لتوزيع الزيادة كمكافآت على لجان الأحياء

كما قامت اللجنة بحرمان معتمد لتوزيع مادة الغاز المنزلي بمدينة السويداء من استجرار ونقل وتوزيع المادة لمدة شهر بسبب مخالفة تتعلق بالتمنع عن البيع.

بدوره محافظ السويداء عامر إبراهيم العشي طلب التعميم على رؤساء الوحدات الإدارية لموافاة اللجنة الفرعية للمحروقات في المحافظة بقوائم بأسماء الحالات الخاصة غير المحققة لشروط الحصول على مادة مازوت التدفئة ليصار إلى معالجة وضعها، لافتاً إلى أن إجمالي كميات مادة المازوت الموزعة لأغراض التدفئة في المحافظة بلغت حتى تاريخه نحو ٨ ملايين و٤٠٠ ألف ليتر. وكانت لجنة المحروقات الفرعية قررت في اجتماعها الماضي عدم منح أي تراخيص جديدة لإنشاء محطات وقود في المحافظة سواء للقطاعين العام أم الخاص وذلك وفقاً لتعليمات وزارة الإدارة المحلية.

أولاد الحرب بلا آباء ولا أمهات

المعراوي لـ«الوطن»: نستقبل يومياً نحو ٥ حالات لذكور وإناث لم يبلغوا السن القانونية معظمهم لا يعلمون مصير أهلهم

| محمد منار حميجو

لم تستطع إحدى الفتيات أن تضبط دموعها حينما طلبت من القاضي الشرعي إذن سفر إلى لبنان لتلتحق بأخيها الذي سافر في بداية الأزمة وحينما سألها القاضي عن أهلها بحكم أنها لم تبلغ السن القانونية سبقت دموعها جوابها بأنها فقدت أهلها في منطقة منبج في ريف حلب ولم تعلم مصيرهم إلى الآن.

حاولت أن أفهم من الفتاة بعض الأمور عن كيفية فقد أهلها بعد الانتهاء من معاملة إذن السفر إلا أنها امتنعت للوهلة الأولى إلا أنها قالت إن والديها على الأرجح في عداد الموتى على حين إن إخوتها سواء الذكور أم الإناث لم تعلم عنهم شيئاً لكن هناك شائعات أنهم فقدوا بعد خروج العصابات المسلحة من المدينة.

وأضافت الفتاة: إنها تعيش عند أحد أقاربها في دمشق وخلال سنة كانت تبحث عن أهلها إلا أنه لا توجد معلومات مؤكدة عن مصيرهم.

قصة هذه الفتاة هي واحدة من الكثير من القصص التي حدثت لأطفال فقدوا أهلهم ما دفعهم إلى البحث عمّن يساعدهم ولو «بشق تمرة» إلا أن الحال ضاقت بهم فكان السفر الخيار الأمثل لهم لعلهم يجدون في المغترب من يعطف عليهم.

وأعلن القاضي الشرعي الأول بدمشق محمود المعراوي أن المحكمة تستقبل يومياً ما بين ٢ إلى ٥ أطفال دون السن الثامنة عشرة من المناطق الساخنة يطلبون أذونات سفر لأسباب أهمها أنهم لا يعلمون مصير أهلهم، مشيراً إلى أن البعض منهم هربهم أهلهم من تلك المناطق حفاظاً على حياتهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال المعراوي: إن الكثير منهم استطاع الخروج من المناطق الساخنة رغم الحصار ولجؤوا إلى أقاربهم بدمشق ومن ثم السفر إلى أقاربهم خارج البلاد كاشفاً أن معظم الحالات التي تراجع المحكمة من ريف حلب.

وبيّن المعراوي أن الأطفال الذين راجعوا المحكمة أنواع منهم من لم يعلم مصير أهله ومنهم هرب بعلم أهله باعتبار أن تلك المناطق لم تعد آمنة مؤكداً أن المحكمة تتعامل مع كل حالة على حدة.

وأضاف المعراوي: إن الطفل إذا تجاوز السابعة عشرة وقارب سن ١٨ سنة نعتبره كما نص القانون أنه مأذون في أعمال معينة ومنها مراجعة الهجرة والجوازات للحصول على جواز سفر للسماح له بالسفر إلى أقاربه بمفرده.

وبيّن المعراوي أنه في حال كان الطفل قاصراً ولم يعلم مصير أهله ولجأ إلى أحد أقاربه فإن المحكمة تتثبت من صدق كلامه سواء بالشهادة بأن أهله مجهولو المصير أم عبر سماع الأشخاص الذين لجأ إليهم الطفل باعتبار أنهم من المرجح أن يكونوا من بلده.

وأكد المعراوي أنه في حال ثبتت مصداقية كلام الطفل فإنه يمنح موافقة السفر أو يتم تعيين الشخص الذي لجأ إليه الطفل وصياً عليه لإيصاله إلى أقاربه خارج البلاد.

من جهته أكد أستاذ كلية الحقوق وعضو مجلس الشعب محمد خير العكام أن حالات الأطفال الذين فقدوا أهلهم في ازدياد للنزوح القسري نتيجة الأعمال الإرهابية في المناطق الساخنة مؤكداً أن الكثير من الأطفال سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً لجؤوا إلى المناطق الآمنة للبحث عمن يعطف عليهم كما أن هناك البعض منهم بقي في الشوارع.

وفي تصريح لـ«الوطن» شدد العكام على ضرورة تطوير المنظومة القانونية الخاصة بهذا الموضوع في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مشيراً إلى مشروع قانون الرعاية البديلة الذي من الممكن أن يكون أحد الحلول لاحتواء هؤلاء الأطفال الذين فقدوا أهلهم.

> العكام لـ«لوطن»: حالات فقدان الأطفال لأهلهم في ازدياد
>
> من تجاوز سن السابعة عشرة يمكن منحه إذن سفر من دون شهود

وبيّن العكام أن مشروع القانون تضمن إحداث مؤسسات رعاية للأطفال الذين فقدوا أهلهم، مؤكداً أن التأخير في صدوره نتيجة خلاف بعض الوزارات مع وزارة الشؤون الاجتماعية على بعض المواد الواردة فيه.

وأضاف العكام: إن المشكلة تتعلق أيضاً بالفتيات اللواتي بلغن السن الخامسة عشرة وما فوق وفقدن أهلهن، مؤكداً أنهن معرضات لكل أنواع الابتزاز ومن ثم فإنهن عرضة لضعفاء النفوس وهذه من آثار الحرب التي ظهرت في سورية.

وأكد العكام أنه ما دام هناك حرب في سورية فإن حالات الأطفال الفاقدين لأهلهم ستزداد ولا سيما في المناطق التي شهدت نزوحاً كبيراً هرباً من العصابات المسلحة، مشيراً إلى أن هناك تأخيراً من الحكومة في احتواء مسألة هؤلاء الأشخاص وهذا ما دفع بالعديد منهم إلى السفر خارج البلاد.

السياحة تقيّم واقع التشغيل في الفنادق

| الوطن

ترأس وزير السياحة المهندس بشر رياض يازجي اجتماعاً للجنة الإشراف على الفنادق العائدة للوزارة وذلك للبحث في واقع النتائج التشغيلية بهدف الارتقاء في الخدمات الفندقية وآلية رفع العائدات.

تناول الاجتماع مناقشة عدة محاور أهمها: سياسة تسعير الخدمات المقدمة بما يتناسب مع المواسم ومستلزمات التشغيل وحوامل الطاقة، إضافة إلى استعدادات الفنادق لاستقبال الموسم الشتوي وإطلاق المطاعم الشتوية، وتقييم عمل الموارد البشرية ورؤساء الأقسام للتأكد من مستوى الأداء وفق المعايير الفندقية ومستواها، كما تم التطرق بالحديث حول نقاط الضعف التي كانت في الموسم الصيفي الماضي للعمل عليها وتلافيها والبدء منذ الآن باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل المرافق والفعاليات غير المستثمرة لتحقيق الجدوى الاقتصادية المطلوبة.

وخلال الاجتماع وجه السيد الوزير بعقد اجتماعات دورية خاصة لكل فندق يتم من خلاله الوقوف على تفاصيل السياسات التشغيلية ومستوى أداء الوضع الإداري والفني، مشدداً على تحديد المعوقات والعراقيل واقتراح حلول مناسبة لتطوير الأداء الفندقي وتحسين النتائج.

ضبط ١٦٣٥٠ عبوة غذائية منتهية الصلاحية

| حمص - نبال إبراهيم

ذكر مصدر مطلع في الضابطة الجمركية بحمص لـ«الوطن» أنه ونتيجة لعمليات المتابعة وتسيير دوريات منتظمة على الطرقات تمكن عناصر الضابطة الجمركية بحمص من مصادرة مواد غذائية وتموينية منتهية الصلاحية قرب مفرق بلدة قطينة في ريف حمص الجنوبي الغربي وتم إلقاء القبض على السائق.

وبين المصدر أن المواد المضبوطة التي تمت مصادرتها هي مهربة وتضمنت عدداً كبيراً من العبوات الغذائية منتهية الصلاحية ومختلفة الأنواع والأحجام وبلغ عددها ١٦٣٥٠ عبوة غذائية وتموينية.

مواد التعفيش بالمحال!!

المواطنون يطالبون بالمحاسبة

| حماة - محمد أحمد خبازي

لم تتمالك نجوى نفسها، فانفجرت باكية وهي التي هجّرها وأطفالها الإرهاب ذات يوم من حمص إلى مدينة سلمية، عندما رأت غرفة ضيوفها تباع في محل يضم العديد من غرف النوم والضيوف والأجهزة الكهربائية والسجادات والحرامات وخزانات المياه وملاعق المطبخ أيضاً.

لقد قصدت ذاك المحل مصادفة مع جارة لها كانت ترغب في شراء خلاط عصير لكونه رخيص الثمن في محال التعفيش!!

وحال نجوى هي حال الكثير من المهجرين من أرياف حماة الساخنة أو المحافظات القريبة، والوافدين إلى مدن محافظة حماة الآمنة، الذين يفاجؤون بأثاث منازلهم تباع في محال الأدوات المنزلية المستعملة، التي يطلق عليها العوام «محال التعفيش»!!

ففي كل مدينة من مدن حماة تنتشر محال التعفيش التي تضم كل ما سطت – وتسطو – عليه مجموعات يُفترض بها أن ترعى حرمات البيوت في القرى أو المدن أو الأحياء التي يحررها الجيش العربي السوري من الإرهابيين، لكنها بدلاً من ذلك تمتهن التعفيش، وتنقل المواد المعفشة إلى محال تربطها بأصحابها علاقات تجارية، لتجني مبالغ لا طائل لها، من وجع الناس ومصائبهم الذين اضطرهم الإرهاب للنزوح من بيوتهم بما يلبسون فقط!!

ومنذ أكثر من عام شنت الجهات المختصة في مدينة سلمية حملة على ثلاثة من هذه المحال وصادرت ما وجدت فيها وأحالت أصحابها إلى القضاء، واستثنت المحال المدعومة، وهو ما أثار استياء الأهالي الذين طالبوا الجهات المركزية بأن تشمل الحملة جميع المعفشين وشركاءهم، ولا تستثني أي محل.

وهو ما يطالب به الأهالي اليوم في مختلف مدن المحافظة «سلمية – مصياف – السقيلبية»، ويتمنون أن يطبق القانون على الجميع من دون أي استثناء ليظل سيدا ، وأن يوضَعَ حدٌ لأولئك المعفشين برفع غطاء الحماية عنهم، ومحاسبتهم مع كل من يتستر عليهم أو يدعمهم أو يشاركهم.

فما ذنب المواطن الذي دفعه الإرهاب للفرار من قريته، حتى يُسرق بيته، وكيف سيعود إليه وقد فقد جني العمر بعدما صار على البلاطة وبعض المنازل بلا بلاط!!

دوام وتسجيل وامتحانات طلاب المعاهد في المحافظات بين «مسموح وممنوع»

| فادي بك الشريف

سمحت وزارة التعليم العالي لطلاب المعاهد الموجودة في محافظتي حلب وإدلب الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى للتعليم التقافي بالتسجيل والدوام وتقديم الامتحانات في المعاهد المماثلة في محافظات دمشق واللاذقية وحمص وحماة وطرطوس وريف دمشق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، كما تم السماح لطلاب المعاهد الموجودة في الرقة والحسكة ودير الزور والقامشلي بالتسجيل والدوام وتقديم الامتحانات بمحافظات دمشق وحلب واللاذقية وحمص وحماة وطرطوس وريف دمشق.

وبموجب قرار مجلس التعليم العالي حصلت «الوطن» على نسخة منه تم السماح لطلاب المعاهد الموجودة في ريف دمشق والقنيطرة ودرعا والسويداء بالتسجيل والدوام وتقديم الامتحانات في المعاهدة الموجودة بدمشق، ولطلاب المعاهد في ريف حماة والسلمية بالتسجيل والدوام وتقديم الامتحانات بحماة.

ولم يسمح لطلاب المعاهد في دمشق واللاذقية وحمص وحماة وطرطوس بالدوام وتقديم الامتحانات إلا في المعهد المقبولين فيه أساساً للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، على أن يطالب الطالب بالدوام وفق الأسس المعتمدة المطبقة في المعهد المضيف ويخضع للامتحان العملي والنظري، ويتم التنسيق بالنسبة للمعاهد التابعة للجامعات مع المنسقين من الجامعات في الجامعة المضيفة لمتابعة جميع الأمور المتعلقة بالطلاب الذين تم استقبالهم في المعهد. وتتابع أوضاع الطلاب الراغبين في الدوام في غير معاهدهم والتنسيق بين المعهد الأم والمعهد المضيف عن طريق مديرية التعليم التقني في الوزارة.

وأكدت مصادر وزارة التعليم العالي لـ«الوطن» أهمية هذه الإجراءات في التسهيل على الطلاب ومراعاة ظروفهم وأوضاعهم في الدوام بالمعاهد المتماثلة بأن يكون المعهد موجوداً في الجامعة المستضاف فيها الطلاب.

مجلس محافظة الحسكة يطالب بوضع حد لإنهاء حالتي السمسرة والابتزاز

المحافظ: المطلوب حل مشكلة المواطن وليس تخديره

| الحسكة- دحام السلطان

بيّن محافظ الحسكة اللواء جايز حمود الموسى خلال اجتماع مجلس المحافظة في يومه الأول من دورته العادية السادسة والأخيرة من هذا العام أن المجلس هو من ينقل الصورة الحقيقية عن الدولة ويعمل على رفع الهم عن المواطن، مؤكداً الحالة المؤسساتية في العمل والاهتمام بالريف بشكل خاص لما للريف من أهمية قصوى في دعم الحالة الوطنية بكل مسمّياتها، مشيراً إلى أن الهاجس والاهتمام الأوحد هو خدمة المواطن.

وقال: أنا مواطن قبل أن أكون محافظاً وكل عضو في مجلس المحافظة هو محافظ، وإن كل مسؤول في مفاصل العمل الإداري المحلي على مستوى المدن والبلدات يمثّل الحكومة في موقعه، لذلك فالمطلوب منّا جميعاً حل مشكلة المواطن بشكل فوري وليس العمل على تخديره!

وقال رئيس مجلس محافظة الحسكة الدكتور عايد حمدان الزاب: إن الصعوبات كبيرة وما هو مطلوب منا اليوم العمل على تذليلها، داعياً أعضاء المجلس نقل ما يطلبه المواطن بأمانه لتعزيز حالة صموده وتشبّثه بالبلد، مؤكداً أن المجلس هو صلة الوصل ما بين المواطن والدولة، ويأتي هذا بتعزيز دور العمل الرقابي على مؤسسات الدولة من خلال عمل اللجان المنبثقة عن المجلس للعمل على دفع عملية التخطيط والتنمية الشاملة والمستدامة، والإشراف على مجالس الوحدات الإدارية وتقديم الدعم لها.

وأكد المهم من مطالب أعضاء المجلس وبصوت عال هذه المرة، المطالبة بوضع حد لحالتي الابتزاز والسمسرة ورفع حيف الفساد المنظّم عن مواطني الحسكة الذين وقعوا تحت نير سطوته الجارحة من المراجعين لنفوس العاصمة، لغرض الحصول على البطاقة الشخصية أو إخراج القيد، حيث أصبح ذلك الفساد عرفاً شائعاً وعلى (عينك) يا تاجر وبأرقام عمولة تضرب الجيوب (بالمليان) وتتحدّث علانية و(عالعريض) في مديرية الشؤون المدنية «النفوس» في دمشق، نتيجة لخروج أمانات سجلهم المدني بالحسكة عن الخدمة، وأصبحت تحت سطوة وسيطرة الميلشيات الكردية التي استولت عليها ونهبت كل ممتلكاتها، مثل بقية دوائر المنطقة الجنوبية من مدينة الحسكة على خلفية الأحداث الأخيرة التي شهدتها المدينة قبل نحو شهرين! والقضاء على ظاهرتي الفساد والسمسرة في مطاري دمشق والقامشلي بشأن قطع التذاكر ورفع حالة ابتزاز طالبي الطيران ولاسيما الفقراء والمحتاجين وأصحاب الدخل المفقود! وتنفيذ عملية نقل إداري مؤقت لرئاسة جامعة الفرات من دير الزور إلى الحسكة، أو افتتاح مركز تنسيق أو مكتب معتمد يعمل على تأمين الوثائق الورقية (الروتينية) للطلبة بشكل أصولي ومريح، بدلاً من انتشار رائحة الفساد التي لا تزال تفوح من المكاتب الخاصة (غير الرسمية) وتعمل على استغلال الطالب بالمال بشكل مغاير للمألوف والعادة.! وإعادة النظر فيما يتعلق بغرامات التأخير المضافة على قيم الاستهلاك الكهربائي لغياب التيار الكهربائي عن الخدمة في الحسكة، والطلب من الدوائر الرسمية بتسديد ديونها المترتبة للشركة العامة للكهرباء عليها، والمطالبة بتأمين رواتب عمال الكهرباء مركزياً الذين (طوّف) موعد استلامهم لرواتبهم كسلفة على غرار سلف مجالس المدن لحين تحسّن وضع الجباية.

.. ومجلس محافظة درعا يناقش الهم المعيشي والخدمي

الحمدان: عدم السكوت عن الخطأ والابتعاد عن المحسوبيات

| درعا- الوطن

شدد رئيس مجلس محافظة درعا هاني أحمد الحمدان على ضرورة أن يمارس أعضاء المجلس دورهم الرقابي على كل القضايا المرتبطة بالشأن المعيشي والخدمي للمواطن وعدم السكوت عن الخطأ والإبلاغ عن حالاته بموجب مذكرات يتم طرحها أمام المجلس من أجل متابعة معالجتها مع الجهات المعنية عبر أعضاء المكتب التنفيذي في المحافظة، وأكد خلال انعقاد المجلس أمس في دورته العادية السادسة ضرورة أن يكون الطرح والنقد لأداء بعض الدوائر والمؤسسات والشركات العامة عن التشهير والتحلي بالموضوعية مع الاستناد إلى معطيات تثبت حالات الخلل والخطأ إن وجدت، وأشار الحمدان إلى أن موضوع تأمين مياه الشرب للمواطنين ينبغي أن يكون في أعلى سلم الأولويات مع الأخذ بعين الاعتبار العدالة في توزيع تلك المياه بين المواطنين بعيداً عن المسحوبيات وفي جميع أرجاء المحافظة دون استثناء.

واستمع المجلس إلى ردود أعضاء المكتب التنفيذي كل حسب اختصاصه على تساؤلات المجلس ومطالباته بخصوص واقع العملية التربوية والحدّ من الدروس الخصوصية وارتفاع أجورها التي باتت لا تحتمل وهناك استغلال على صعيدها، وكذلك فيما يتعلق بواقع مياه الشرب وخاصة في الريف الشمالي للمحافظة نتيجة المعاناة الحاصلة بسبب قلة مياه الشرب، إضافة إلى أعمال توزيع مادة المازوت للزراعة والتدفئة، حيث تعمل اللجان المختصة بتوزيع الكميات الواردة إلى المحافظة وفق أسس محددة تنصف الجميع، لكن المأمول الإسراع بعمليات التوزيع عبر زيادة الكميات المخصصة لدرعا، وجرى تأكيد ضرورة التشجيع على الزراعة وخاصة محصول القمح الاستراتيجي علماً أنه يتم تقديم مستلزمات ذلك من بذار وأسمدة ومحروقات.

وصدّق المجلس على بدل رسوم بعض الخدمات في الوحدات الإدارية ولا سيما رخص البناء وإشغال الأرصفة وغيرها، وعلى بدل أجول عمل المخاتير عن شهادة الولادة والوفاة والوحيد وسند الإقامة وغيرها بحيث تكون عن كل واحدة منها بقيمة ٢٠٠ ليرة سورية، كما صدّق على الموازنة المستقلة للعام القادم ٢٠١٧.

٣٥ ألف مهجر في ١٥ وحدة سكنية

| الوطن

بين رئيس جامعة حلب الدكتور مصطفى أفيوني في تصريح لـ«الوطن» أن ١٢٠ ألف طالب في التعليم النظامي والمفتوح يداومون في جامعة حلب وفروعها في إدلب والمعاهد التابعة، لافتاً إلى وجود ٣٠ كلية ومعهداً في المحافظة، كما أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية يقدر بـ٩٠٠ عضو هيئة ويتم التنسيق مع وزارة التعليم العالي لتأمين أي نقص لاستمرار العملية التعليمية في الجامعة.

وأوضح أفيوني أن ١٥ وحدة سكنية في المدينة الجامعية بحلب تحتضن المهجرين والبالغ عددهم ٣٥ ألفاً وذلك نتيجة الظروف الراهنة، ذاكراً أن أكثر من ٥ آلاف طالب وطالبة يتوزعون على ٤ وحدات سكنية في المدينة الجامعية، مشيراً في سياقه إلى أنه خلال الأسبوع القادم سيتم احتضان أكثر من ١٠٠٠ طالب وطالبة في الوحدة ١٩ بعد إعادة تأهيلها ودخول الخدمة.

وأشار رئيس جامعة حلب إلى أن عدد الطلاب من جامعة حلب المستضافين في الجامعات الأخرى يقدر بـ٣٠ ألف طالب وطالبة تتم متابعة وضعهم بشكل مستمر عن طريق المنسقين في الجامعات، علماً أن هناك قراراً بإجراء عملية توطين للطلاب في الجامعات.